النمو السكاني المتسارع يعيق تحقيق أهداف الألفية في اليمن

■ ،كتب/عبدالله الخولاني

كشفت مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الذي أعدّته الحكومة اليمنية بالتعاون مع المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء " "IFPRI" بواشنطن، عن أن ما نسبته ٣٢,١٪ من سكان اليمن غير آمنين غذائياً، وذلك يعني أن حوالي ثلث اليمنيين أو ٧,٥ مليون شخص يعانون من الجوع ولا يوجد لديهم أغذية كافية، كما أن ٥٧,٩٪ من جميع الأطفال يعانون من سوء التغذية وهو ما يعيق التطوّر المستقبلي للمجتمع والاقتصاد اليمني.

وأكدت استراتيجية الأمن الغذائي أن النمو الاقتصادي الذي يحسن من دخول المواطنين هو أهم المحركات لتحقيق الأمن الغذائي كما سيكون النمو الاقتصادي السريع في القطاعات الواعدة والتحوّلات في الاقتصاديات الريفية والحضرية أموراً ضرورية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في اليمن.

وأوضحت أن الإنتاج الزراعي يستهلك ٩٣٪ من المياه في اليمن حيث يتم استخدام المياه الجوفية لري أكثر من ٧٥٪ من الأراضي المروية وهو ما يساهم بشكل كبير في التناقص السريع لمستويات المياه الجوفية،وهو ما يتطلب أن يعتمد النمو الزراعي على زيادة إنتاجية المياه.

وأشارت إلى أن قطاع الاصطياد يلعب دوراً هاماً في اقتصادات المناطق الساحلية ويمثّل ثاني أهم القطاعات التصديرية في مجال تصدير السلع وبالرغم من ذلك انخفضت الإنتاجية في قطاع الأسماك بشكل حادّ بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨م حيث تعتبر عمليات تسويق ومعالجة الأسماك غير كفؤة.

وأوضحت أن التباين بين الريف والحضر يزداد حيث يزيد عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً الذين يعيشون في المناطق الريفية بأكثر من خمس مرات، ضعف الذين يعيشون في المناطق الحضرية حيث تبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي ٣٧,٣٪ في الريف مقابل ١٧,٧٪ في الحضر

وطالبت الاستراتيجية بضرورة تحقيق معدلات نمو سريعة تفيد الفقراء والأشخاص غير الآمنين غذائياً .

ولفتت إلى أن النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدّلات في العالم حيث وصل معدّل النمو السكاني إلى ٣٪ خلال السنوات الأخيرة وترتفع معدّلات الخصوبة في الريف بأكثر من طفلين اثنين عنه في المناطق الحضرية.

أقل نمواً

تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة، ويأتي ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم بأقل من دولارين يومياً. وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنوياً، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير.وتستغل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

و أوضح التقرير أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسألة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات –بحسب مسوحات صحة الأسرة – ٢٥٪ منهم من الرجال. وأضاف أن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ٥٤٤ دولارا أميركيا و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية .

القات

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر أكثر ربحية قد ساهم في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب ،مشيرا إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة "٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي" وشحة مصادر المياه وقلة الائتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد وقد تركّز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة وقود الديزل لتشغيل الحرّاثات ومضخّات المياه وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ ٣٪ نظراً لشحة الموارد المائية وبطء تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثالثة في تقليص مساحة زراعة القات وإبقائها في حدود ١٠٪ من المساحة المزروعة الذي يستأثر بـ ٢٥٪ من المساحة المزروعة و٣٠٪ من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

وخلص تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بـ٥٪ في السنة كي يتسنى له تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م.

الحبوب

تعد الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ، بل أهميتها في تنامٍ مستمر عاماً بعد أخر، نظرا للتغير في النمط الاستهلاكي وهو ما يؤكد أن الحبوب وخاصة القمح أصبح الغذاء الرئيسي في البلاد في حيث ارتفعت الكميات المستهلكة إلى مليوني وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للتوسع في إنتاج القمح كغذاء رئيس للمواطنين ويؤكد الدكتور علي العسلي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج المحاصيل وخاصة القمح لما يمثله من أهمية بالغة في توفير العملة الصعبة نتيجة الاستيراد لتغطية العجز المستمر و تكاتف الجهود لوقف التناقص في نصيب الفرد من الحبوب بوصفها سلع ضرورية ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى والعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد و بتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة في العالم.

ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الإستراتيجية). كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف أن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث تحتل اليمن تحتل مرتبة متدنية قياسا بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم/ ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

رأي اقتصادي

بلادنا وتحديات العولمة

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،تعمل بلادنا بكل وسائلها المتاحة على العمل وتفعيل الانفتاح والتكتل والاندماج وتطوير الشراكة وتحقيق التقارب التجاري والاقتصادي والاستثماري بينها وبين الدول والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية وتعتمد على ركيزة تضمن التلاقي والنمو المستدام والقدرة على التعامل مع النظام الاقتصادي الإقليمي، والدولي ومواجهة التحديات واقتناص الفرص التي تتاح بالإضافة إلى أن لدى واضعي السياسة الاقتصادية والمصرفية والمالية في بلادنا معرفة تامة ان هناك تفاوتاً مالياً ومصرفياً وتقدماً اقتصادياً ونمواً بين بلادنا اليمن وبلدان الوطن العربي وكافة بلدان العالم خاصة المتقدمة والمتطورة الصناعية وتتمتع بقطاع مالي ومصرفي واقتصادي وصناعي متنوع يشبع حاجاتها واقتصادياتها وأن عدداً من مصارفنا ومؤسساتنا المالية يعاني من نقص في بعض الخدمات المصرفية والمالية إما بسبب قصور في طبيعة النظام الاقتصادي وغياب الأوعية القانونية والتنظيمية الملائمة وقصور التشريعات المواكبه لمتطلبات الأسواق والتكيف مع المتغيرات المتسارعة في طبيعة التعامل الإقليمي والدولي..

وأمام هذه التطورات أرى أن بلادنا أمام تحديات جامة تتمثل في ضرورة تعميق الاقتصاد واندماجه وانفتاحه ضمن المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية وضرورة قيام مؤسساتنا المالية والمصرفية اليمنية بجهود مكثفة من أجل تسريع عملية التكامل والاندماج بينها وتنويع القاعدة الانتاجية وتعظيم حركة التجارة والاستثمار والدمج، بهدف قيام وحدات مالية ومصرفية أكبر قادرة على تمويل مشاريع التنمية وتطوير الامكانات الذاتية في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية وإدارة الأصول والخدمات الخاصة وتوفير مزيد من المشورة الاقتصادية والتبني المتواصل لمعايير قواعد العمل المالي والمصرفي الإقليمي والدولي والتعامل معها على النحو الذي يكفل استمرار وزيادة النمو وتؤسس للعولمة وللمستقبل.

Email ahmed albawab @hotmail com.

تسجيل ٧ مشاريع استثمارية بمكتب الاستثمار بعدن

■ ،،عدن/ سبأ

سجل مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن خلال الأشهر السبعة الماضية تراخيص استثمارية لـ٧ مشاريع استثمارية بتكلفة ٢مليار و١٣٦ مليون ريال.

وحسب إحصاء صادر عن النشاط الاستثماري بعدن تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن تلك المشاريع ستعمل على توفير ١٢٧ فرصة عمل من العمالة اليمنية المؤهلة، مشيراً إلى أن تلك المشاريع توزعت على ٣ مشاريع سياحية ومشروعين في القطاع الصناعي ومشروع واحد لكن من قطاع الخدمات والصحة.

وأوضح الإحصاء أن مكتب الاستثمار بعدن يدرس حالياً الآلية الفنية لتسجيل مشاريع استثمارية لعدد من المستثمرين الوطنيين ورجال المال والأعمال من دول مجلس التعاون وخاصة في القطاعات السياحية والصناعية والصحية والإسكان.

٩٥٨ مليون ريال قيمة الصادرات الوطنية عبر مطار وميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

صدر عبر مطار وميناء عدن خلال السبعة الأشهر الماضية من العام الجاري ألف طن و ٧٧٩ كيلو جراما من أسماك الشروخ والجمبري والحبار وغيرها من الاحياء المائية المتنوعة الى عدد من البلدان الشقيقة والصديقة .

وذكر مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لـ/سبأ/ أن القيمة الاجمالية للأسماك المصدرة والتي استقبلتها عدد من الشركات الأردنية واللبنانية والايطالية والفرنسية والروسية واليابانية بلغت نحو (٩٥٨) مليونا و٤١٦ ألف ريال، مشيرا إلى أن مكتب الوزارة بعدن يدرس حاليا طلبات تقدمت بها عدد من الشركات الأوروبية لاستيراد أسماك القد والباغة والكمل والخلخل والعيد وسمك القرش.